13/ مدرسة أكسفورد/ أوستين+ سيرل

تمهيد:

بعد النقلة النوعية التي شهدها البحث اللغوي في القرن العشرين من خلال تجاوزه النظرة الفلسفية التجريدية، والتوجه نحو البحث العلمي بالتركيز على التحليل مراعاةً لمبدأ الاستعمال، بوصفها موضوعًا لا مجرّد وسيلة للتفكير الفلسفي، والاحتفاء بالاستعمال اللغوي اليومي ودراسة الحس المشترك بمعزل عن طابع التجريد الفلسفي، وقد أومأت هذه الفكرة لعدد من الفلاسفة أمثال جوتلوب فريجه، وبرتراند راسل، ورودولف كارناب، وفتجنشتاين...إلى ضرورة التعامل مع اللغة بعدّها مدخلا أساسا لفهم الظواهر الوجودية، ومشكلات الفلسفة عموما.

في ظلّ هذه الرؤية وذلك التأثير الإيجابي المباشر لأطروحات فتجنشتين نشأت مدرسة أكسفورد التي شكّلت انقلابا فلسفيا على الأفكار الرئيسة للوضعية المنطقية؛ فبدلا من نظرية إمكانية التحقق للمعنى التي تسمح للغة بوظيفة واحدة هي الوصف أو التقرير، أحل فلاسفة أُكسفورد نظرية الاستعمال للمعنى التي كشفت عن استعمالات أخرى للغة ليس الوصف إلا واحدة منها؛ كما قادتهم نظريتهم إلى أنّه من الاستحالة بمكان أن تستقلّ التعابير اللغوية بمعناها الثابت في انعزال عن المتكلم وسياق الكلام؛ فما من معنى للعبارات إلا في سياق محدد أخذه المتكلم بعين الاعتبار.

وقد رفض فلاسفة مدرسة أكسفورد هذا التّصوّر، لأنّ الوصف، في نظرهم، يشكّل "وظيفة واحدة من بين وظائف كثيرة متنوّعة للّغة، إذ توجد إلى جانب الوصف أغراض أخرى تستخدم من أجلها اللّغة. فهناك السّؤال، والأمر والنّهي، والتّعجب، والرّجاء، وهلّم جَرا. الأَمر الذّي دفع فلاسفة أكسفورد إلى البحث عن قواعد الاستعمال، أي القواعد التي تحتكم إليها هذه العبارة أو تلك، تحت هذا الظّرف المعيّن أو ذاك، ومن ثمّ راحوا يبحثون عن المعنى في حدود الاستعمال اللّغوي.

من أشهر هؤلاء الفلاسفة أوستين وتلميذه سيرل؛ إذْ قام الأوّل (أوستين) بوضع الفرش النّظري والمبادئ العامّة لما عُرف بنظريّة أفعال الكلام، أمّا الثاني (**سيرل**) فقد تبنّى اقتراحات أستاذه مطوّرا بعض منها، حيث أعاد النّظر في فعل القول، و في تصنيف الأفعال اللّغوية.

ولتحقيق تصوّر جيّد لمفهوم الفعل اللّغوي يتوجب علينا النظر في منطلقات هذا المفهوم عند الرّوّاد الأوائل لمدرسة أكسفورد:

1- أوستين ونظرية أفعال الكلام:

انطلق أوستين – على وجه الخصوص- في بناء هذه النظرية التي تبنّتها مدرسة أكسفورد من نقد التّصوّر الذي درج عليه المناطقة الوضعيّون الذين كانوا ينطلقون من معيار الصّدق والكذب للحكم على جملة ما من حيث دلالتها، ومن ثمّة فالجمل التي لا تحتمل الصّدق ولا الكذب – في تصوّرهم - جمل لا دلالة لها.

وهذا يقود إلى نتيجة مفادها أنها لا تستحق الدّراسة ، أمّا الجمل التي لها دلالة والتي تستحقّ الدّراسة في نظرهم، فهي الجمل الخبريّة (الوصفيّة) التي يمكن الحكم عليها بالصّدق أو الكذب. وسبب وقوعهم في هذه المغالطة ،٣هو نظرتهم إلى وظيفة اللّغة، وتحديدهم، تبعا لهذه النّظرة، لما يجب أن يدرس؛ حيث إنّهم ميّزوا بين وظيفتين رئيستين للّغة "إحداهما هي : الوظيفة المعرفيّة التي تستخدم اللّغة فيها كأداة تشير إلى وقائع وأشياء موجودة في العالم الخارجيّ، ولا تزيد مهمّة اللّغة بذلك على أن تجيء تصويرا لهذه الوقائع وتلك الأشياء وأمّا الوظيفة الثّانية للّغة فهي: الوظيفة الانفعاليّة؛ ومفادها أنّ الإنسان قد يستعمل اللّغة أحيانا للتعبير عن مشاعر وانفعالات قد تضطرب فيها نفسه كما هو الحال عند الشّاعر مثلا.

وقد انتهت المدرسة بهذا الطرح إلى تصور مفاده أنّ لكل نمط من القضايا نوع خاص من المعنى؛ ولذلك انطلقت فلسفة أكسفورد اللغوية نقد المثالية واستبدالها بفلسفة اللغة العادية كمبدأ لتوضيح منطق الاستعمالات الخاصة بالمصطلحات، وتحديد المعنى عن طريق الاستعمال في ظل الشروط الملائمة (لسياق الاجتماعي)، ويتّضح ذلك في تركيزهم على الوظيفة التواصلية بعدّها الوظيفة الأساسة والجوهرية للغة، وهو النهج ذاته الذي سلبه السياقيون بزعامة فيرث، الذي تحدث عن الوظيفة الاجتماعية للغة، وهذا ما دفع بعلماء لسانيات النص إلى الاهتمام بالسياق والظروف المحيطة بالمتكلم والكلام والغاية المتوخاة منه، وهذه العناصر تهتم بها اللسانيات التداولية (البراغماتية.) وكانت البراغماتية تعنى في الأول بخصائص استعمال اللغة، أي الدوافع النفسية للمتكلمين وردود أفعال المستمعين وموضوع الخطاب...إلخ، وذلك بمراعاة الخصائص التركيبية والدلالية، ثم تحولت مع " أوستين *Austin* إلى دراسة أفعال اللغة، لتشمل

فيما بعد نماذج الاستعمال والتلفظ،[1] ، وتعد اللسانيات البراغماتية إحدى ثمار الاتصال بين اللغة والفلسفة، وهو ما يعرف اليوم بـ" فلسفة اللغة" (*Philosophie du langage*).

يؤكد صلاح إسماعيل عبد الحق على أنّ " فلسفة اللغة هي محاولة لتقديم أوصاف فلسفيّة لملامح عامة في اللغة...، وعلى هذا النحو فإن فلسفة اللغة ليست دراسة للغة، بل هي حديث فلسفي عن اللّغة، أو قل إنّها تفلسف حول اللغة" [2].

وقد تمكّنت فلسفة التّحليل أن تضمن لنفسها البقاء ضمن تيارات فلسفيّة متعددة ومتباينة؛ ومرد ذلك أن روادها صبّوا جل اهتمامهم على اللغة وحرصوا على دراستها وفق رؤية فلسفيّة معاصرة، وجعلوها المركز والأساس الذي تُعالج، وتحلّل من خلاله مختلف القضايا الأخرى، وهو ما عرف بالمنعطف اللغوي، فهذه الاتجاهات التّحليليّة التي سلكتها فلسفة التّحليل هي التي ساعدت على الأخذ بيد اللّسانيات التّداولية ودفعها إلى الأمام، وقادت روادها إلى تبنى مجموعة من المفاهيم والتصورات، أبرزها: السياق، والمقصدية، وأفعال الكلام والافتراض المسبق، التّحليل والاستعمال، والتواصل ... وغيرها، وهي مفاهيم مَّهدت الطريق أمام ظهور المنهج التداولي[3].

ومعلوم أن تلك المفاهيم والتصورات التي جاءت بها الفلسفة التّحليليّة هي التي ساعدت اللسانيات التداولية على تحديد طريقها ورسم منهجها، ومن أبرز هذه التصورات الفلسفية نذكر: نظرية أفعال الكلام *Théorie des actes de paroles*.

تعد نظرية أفعال الكلام في منتصف القرن العشرين من أبرز المفاهيم والمقولات الفلسفية التي غيرت مسار الدرس الفلسفي والبحث اللساني، فهي نظرية تحولت من ميدان الفلسفة التّحليليّة إلى ميدان اللسانيات التداولية، أو هي باختصار تام " مفهوم تداولي منبثق من مناخ

---

[1] وهي تختلف عما يسمى بـ: "الذرائعية " التي هي عبارة عن نظرية تهتم بالفائدة العملية للفكرة كمعيار لصدقها، وهي تلح على المكون العملي والفاعل للإنسان بقصد بلوغ المعرفة، وهي نظرية فلسفية، ومن ثم يختلف هدفها عن هدف البراغماتية. ينظر:

[2] صلاح إسماعيل عبد الحق: التّحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط1، 1993، ص5.

[3] فتحي خشايمية و يوسف وغليسي، مفهوم الفلسفة التحليلية ودورها في تأسيس الفكر التداولي، مجلة الموروث، مج9، ع2، ديسمبر2021، ص54.

فلسفي عام، هو تيار الفلسفة التّحليليّة بما احتوته من مناهج وقضايا"[1]، فالتّداوليون المعاصرون لا يدرسون الأفعال الكلاميّة مجردة عن سياقها الكلامي والحالي، أو معزولة عن غرض المتكلّم، إن أفعال الكلام تضبط اللغة وفق نسق معين، من خلال تحويل الأقوال إلى أفعال، مما يسمح للمتكلم أن ينجز أفعالاً بواسطة اللغة في موقف معين.

وقد ظهرت هذه النظرية على يد فلاسفة اللغة، وبالأخص فلاسفة "جامعة أوكسفورد" الذين يرجع الفضل لهم في بسط مبادئها، وتوسعة مجالها، ويعدّ النقاد أوستين *Austin*. المؤسس الفعلي لها في تقدير النقاد والمنظرين، فهو أول من أرسى قواعدها ضمن سلسلة محاضرات سبق وأن ألقاها أثناء تدريسه بجامعة هارفارد، وقام تلامذته بجمعها، ونشرها بعد وفاته في كتاب عنونه " كيف نفعل الأشياء بالكلمات"، وقد ظهر أوستن في العديد من محاضراته متأثراً بأفكار لودفيغ فيتجنشتاين، ولاسيما بفلسفته وتحليلاته التي استهوته، خاصة إذا سلمنا بأن نظرية أفعال الكلام قد نشأت ضمن تيار فلسفة اللغة الذي أسسه" فيتغنشتاين "في كتابه (أبحاث فلسفيّة)، والذي أكد فيه على أن كل القضايا يجب أن تحل بواسطة اللغة، ثّم جاء" أوستن *Austin* من بعده فتأثر به، وما لبث أن ووضع اسما لهذه النظرية الذي اشتهرت به اليوم، ثّم واصل نشاطه وجعل من اللغة موضوعا لأبحاثه، فتناول قضية استعمال اللغة وعمد إلى دراسة مختلف سياقات الكلام واستعمالاته، وأكد أن اللغة لم تكن عنده غاية في حد ذاتها، كما دعا إلى اعتبارها قضية اجتماعية ووسيلة للتأثير في الواقع وبنائه، لذلك سعى "أوستين" قدر الإمكان لإظهار الوظيفة الحقيقية للغة التي تتجاوز الإخبار والوصف، فراح ينادي بضرورة دراسة الجانب الإنشائي للغة، واكتشف أنّه يمكن ملاحظة الأفعال الإنشائية في عبارات اللغة العادية، وقام بتحديد الفعل الإنشائي من خلال الوظيفة، والآثار التي يعمل على تحقيقها (أمر، وعد، اعتذار، تأكيد، أمنية...)[2].

لم يعد الأمر يتعلق بقول شيء ما، بل بإنجاز فعل معين يمكنه تغيير العالم، فتصير للكلمات والجمل قيمة، على أساس أنّها الوحدات الأساسية للتعبير عن المعاني وإحداث التواصل، ممّا

[1] مسعود صحراوي: التداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، دار الطليعة بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص17.

[2] فتحي خشايمية و يوسف وغليسي، مفهوم الفلسفة التحليلية ودورها في تأسيس الفكر التداولي، ص56.

يساعد على فهم اللغة وتحليلها. كل هذه الأفكار التي جاء بها كانت كردة فعل على فلسفة الوضعية المنطقية التي أقصت الأفعال الإنشائية، وحصرت اللغة في زاوية ضيقة وجعلت من الجمل الخبرية جملًا معياريةً، والجمل الأخرى جملا متفرعة عنها، حتى أنّ الجانب الإخباري ظلّ مسيطرا عليها لسنوات متعددة، وهو الجانب الذي تخضع فيه دلالات الجمل لمعيار الصدق والكذب[1].

لقد استطاع " أوستين "أن يرسم لنفسه منهجا جديدا فرق من خلاله بين نوعين من الأفعال: **أفعال إخبارية**: تحتمل الصدق والكذب، **وأفعال أدائية إنجازية** ذات طبيعة اجتماعية، تتحقق فعلا في الواقع ولا يمكن وصفها بالصدق أو الكذب، وكما هو الحال في النشاطات البشرية الأخرى يمكن لمحاولات الإنجاز -التي يقوم بها المتكلم في سياق ما- أن تنجح فيها أفعال الكلام، أو تخفق وتفشل وتجعل كل ما بذله المتكلم دون جدوى.

يرى عبد القادر قينيني أن أوستين أثناء دراسته لنظريّة أفعال الكلام العامة وتصنيفه لفعل الكلام الأصلي" يقترح أن يُنظر في الفعل اللغوي كجنس عام من ثلاث جهات: التّلفظ والنُطق والخطابة، ويختص التّلفظ بمخارج الحروف الماديّة، ويتعلق فعل النّطق بمقاصد العبارة، أما فعل الخطاب فيهتم بمقاصد المتكلم الخارجة عن العبارة والمفهومة من السيّاق ...وعلى ذلك فأوستين يُرجع أفعال الكلام إلى ثلاثة أنواع: فعل الكلام، وقُوة فعل الكلام، ولازم فعل الكلام"[2].

اللافت للانتباه هنا أ نّ أوستين تمكن من تحديد الفعل الكلامي ومستوياته المختلفة أثناء التّلفظ، فنحن حين نتكلم أو نتلفظ بقول ما، فإنّنا ننجز ونقوم بثلاثة أفعال هي: فعل الكلام ويسمى أيضا (فعل التّلفظ)، وقُوة فعل الكلام ويسمى أيضا (فعل قوة التّلفظ)، ولازم فعل الكلام ويسمى أيضا (فعل أثر التّلفظ)؛ وكل هذه الأنواع التي عرضها أوستين لا يمكن تحديدها إلا بفهم طبيعة اللغة، وتحديد أنواع الفعل الكلامي ومستوياته، وهذه الأفعال يجب أن يرتبط فيها القول بإنجاز الفعل أو الحدث[3].

---

[1] فتحي خشايمية و يوسف وغليسي، مفهوم الفلسفة التحليلية ودورها في تأسيس الفكر التداولي، ص56.

[2] جون أوستين: نظريّة أفعال الكلام العامة- كيف نُنجز الأشياء بالكلام-، ترجمة عبد القادر قينيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1991، ص7.

[3]- المرجع نفسه، ص57.

وبذلك "انتهى **أوستين** في المرحلة الأولى من تفكيره إلى ترسيخ الثّنائية الوصف/ الأداء أو الإنجاز)فحدّد الجمل الوصفيّة بأنها تلك الجمل التي تصف حدثا أو حالة معيّنة دون فعل، أي أنّ هذا النّوع من الجمل لا يتجاوز القول إلى الفعل .أمّا الجمل الإنجازيّة فليست تلك التي قال عنها الفلاسفة التّقليديون إنّها خالية من المعنى، بل هي جمل تنجز قولا وفعلا في ذات الوقت[1]. لكن، ما هي شروط التّحقّق التي يجب توفّرها لضبط معيار نجاح جملة ما أو فشلها ؟ لضبط هذا المعيار صاغ أوستين جملة من المعايير، بعضها مقاميّ والآخر مقاليّ، وقد كان مركّزا في بداية الأمر على المعايير المقاميّة ثمّ استدعى الأمر منه ذكر بعض المعايير المقاليّة التي لها ارتباط من جهة بشروط الإنجاز (ذلك أنّ العبارات الإنجازيّة، إذا ربطت بالمعايير المقاميّة، ترد وفق بنية محدّدة)، ولها ارتباط من جهة أخرى بما يميّز العبارات الإنجازيّة عن الوصفيّة (وهذا هو الذي قصده أوستين من إيراد هذه المعايير.)

يقول أوستين، مستحضرا بعض شروط الإنجاز: " حتى يجوز أن نعتبر أنّ الفعل كان في حال إنجاز، ولنقل بوجه عامّ، إنّه من الضّروري دائما أن تكون المناسبات التيّ حصل فيها التّلفّظ بالعبارة هي ظروفا مناسبة مخصوصة على وجه ما أو على وجوه كثيرة، كما أنّه من الضّروري للمتكلّم ذاته أو غيره إمّا أن ينجزوا أيضا، وكما جرت العادة، القيام ببعض الأحداث سواء أكانت تأديتهم جسميّة فيزيائيّة أو ذهنيّة، وإمّا أن يقوموا بأفعال من شأنها أن تتأدّى فيما بعد بالتّلفّظ بعبارات أخرى، وهكذا فلأجل تسمية الباخرة فإنه لا غنى عن أن أكون أنا الشّخص المعنيّ بإطلاق التّسمية، وكذلك حتىّ أتزوّج على الطّريقة المسيحيّة فإنّه يلزم ألاّ أكون قد سبق لي أن تزوّجت بامرأة لا تزال موجودة على قيد الحياة سليمة العقل وغير مطلقة، وغير ذلك .ثمّ إنّه حتىّ الالتزام بالنّسبة للرّهان فإنّه من الضّروري بوجه عامّ أن يكون الإيجاب والقبول فيه قائما على رضا الطّرف الآخر".[2]

[1] نعيمة الزهري، الأمر والنّهي في اللغة العربية، مطبعة المعارف الجديدة، (سلسلة الأطروحات والرسائل)، جامعة الحسن الثاني، المغرب، 1997، ص138.

[2] أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص20.

ب -**المعايير المقاليّة :** ترتبط هذه المعايير ببنية الجملة الظّاهرة (الجانب الشّكلي منها)، وذلك بالنّظر إلى طبيعة الفعل الموجود فيها، والزّمن الذي قيلت فيه ...وعلى كلٍّ فمن بين المعايير التي ذكرها **أوستين**:

- يجب أن ينتمي فعل الجملة الإنجازيّة معجميا إلى فئة الأفعال الإنجازيّة (وعد، أوعد، حذر، سأل، أمر.)...
- يجب أن يكون فاعل هذا الفعل المتكلّم.
- يجب أن يكون فعل الجملة مبنيّا للفاعل.
- يجب أن يكون الفعل في صيغة التّدليل، وذلك من أجل إخراج صيغة الأمر والشّرط.
- يجب أن يكون زمن الفعل هو زمن التّكلّم، أي أن يكون الفعل متصرفا في الحاضر.

وحين يختلّ شرط من هذه الشّروط المقاليّة تنقل الجملة من جملة أدائية (إنجازيّة) إلى جملة وصفية (تقريريّة)، مثل: يعدك عمرو أنّه سيزورك / وعدتك أنني سأزورك / أُعلن رسميا عن افتتاح الجلسة.

لكنّ أوستين ما لبث أن وجّه انتقادا إلى هذا المعيار مفاده؛ "هل يكون استعمال صيغة الحال المبني للفاعل المتكلم المفرد ...معيارا أساسيا للتّلفظ بالعبارة الإنشائيّة؟ ولا حاجة بنا لتضييع الوقت، حتّى في الحالة الشاذّة لاستخدام صيغة الجمع للمتكلّمين مثل :وعدنا واتفقنا، ثمّ إنّ هناك استثناءات أخرى كثيرة توجد في أكثر من موضع ...ولاشكّ أيضا أنّ هناك صنفا آخر من صيغ الإنشاء له أهميّة يستخدم فيها الفعل مبنيا للمجهول المخاطب (إفرادا أو جمعا) وإذن فمسألة فاعل الفعل سواء أكان متكلّما أم مخاطبا، وكذلك البناء للفاعل أو المفعول ليست مسألة مهمّة"[1] فهذه المعايير المقاليّة كما توجد في بعض العبارات الأدائيّة (لا كلّها) قد توجد كذلك في بعض العبارات الوصفيّة دون أن تجعلها أدائيّة، مثل: (إنّني أنظّف أسناني ثلاث مرّات يوميّا، وإنيّ أودّ أن آوي إلى السّرير)، كما أنّه يمكن أن تَرِدَ العبارة بصورة مخالفة لبعض الشّروط المذكورة (مخالفة لكون فاعل الفعل المتكلّم، أو لكون فعل الجملة مبنيا للفاعل، أو لكون الفعل واردا بصيغة الأمر، ومع ذلك تبقى الجملة أدائيّة، مثل:

1

أ- يُؤذَن لك بموجب كذا أن تتأخّر ب- يمُنَع الدّخول إلى هنا ⟵ (الفعل مبنيّ للمفعول).

أ- انصرفْ ب- درْ إلى اليمين ⟵ (مخالفة الصّيغة).

أ- يجب أن تدور عن يمينك ب-أنت مطرود ⟵ (مخالفة كون فاعل الفعل المتكلم).

2- سيرل وتطوير النظرية:

شكّلت نظرية الكلام التي نادى بها أستين إلهام تلميذه الفيلسوف الأمريكي ج. ر. سيرل *J.R.Searle* الذي سعى جاهدا إلى تطويرها، وصياغتها في قالب جديد مستفيدا من أفكاره، ومن تحليلات **غرايس** *paul Grice* في دراساته المتعلقة بالمعنى ومقاصد المتكلم، جاعلا منها نقطة الانطلاق في دراسة هذه النظرية، ففي سنة 1969م أصدر كتابه "نظرية أفعال الكلام" الذي عرف شهرة كبيرة في تلك الفترة، ومن أبرز ما جاء به" **سيرل** " -في هذا الباب- إعادة تقسيم أفعال الكلام إلى خمسة أنواع، هي كالآتي[1]:

1-أفعال تمثيلية

2- أفعال توجيهية.

3-أفعال التزاميّة.

4- أفعال تعبيرية.

5-أفعال إعلانية

فضلا عن هذا اتّجه **سيرل** إلى دراسة أفعال الكلام[2] عند التّلفظ، مؤكدا على وجود أفعال مباشرة، وأخرى غير مباشرة . **ويعني الفعل عندهم** أنّ قول شيء ما هو تحقيق أو إنجاز لعمل معيّن.

وبناء عليه تحدّدت مهمّة العبارة ذات المعنى في وصف وتصوير حالة من حالات الوجود الخارجيّ، ثم يجيء الحكم على هذه العبارة بعد ذلك بالصّدق أو بالكذب بناء على قابلية هذه العبارة للتحقّق، وإذا أراد الفيلسوف أن يجعل اللّغة موضوعا لبحثه، فليس أمامه سوى البحث

[1] فتحي خشايمية و يوسف وغليسي، مفهوم الفلسفة التحليلية ودورها في تأسيس الفكر التداولي، ص56.

[2] مصطلح الفعل اللّغوي أو العمل اللّغوي أو الفعل الكلامي، مصطلح اقترضته نظريّة النّحو الوظيفيّ من فلاسفة مدرسة أكسفورد الذين اشتهروا باسم فلاسفة اللّغة العادية.

في هذه الوظيفة المعرفيّة مضافا إلى ذلك البحث في العبارة اللّغوية من حيث بنيتها ومعناها[1]. فالقضيّة أو العبارة التي يمكن التحقّق من فحواها ومعرفة مضمونها بمطابقتها بما هو موجود في الواقع هي العبارة ذات المعنى وهي التي تستحقّ، دون غيرها، الدّراسة والنّظر والتّحليل، ومـن

ثمّ يخرج من مجال العبارات ذات المعنى في نظرهم مجموعتان من العبارات[2]:

- **الأولى** هي العبارات التي لا تحمل خبرا كالأمر والاستفهام والتّعجّب؛ فالأمر لا يوصف بصدق أو بكذب؛ لأنّه لا يصوّر شيئا في عالم الواقع، ولا يخبرنا بخبر عن شيء ما حتىّ نقول إنّ تصويره صادق أو كاذب، أو أنّ الخبر الذي جاءنا به صواب أو خطأ.

- **الثّانية**: هي العبارات التي يستحيل أن ترسم لنا صورة بحيث نستطيع أن نطابق بينها وبين الأصل المخبر عنه [ومن أمثلتها العبارات التي تتحدّث عن الخيالات والغيبيّات التي تتجاوز الطّبيعة المحسوسة (الميتافيزيقا)،]لنرى إن كانت الصّورة صادقة التّصوير أو غير صادقة، فأمثال هذه العبارات خالية من المعنى، ولا تصلح أن تكون قضايا من الوجهة المنطقيّة."[3]

انطلق **سيرل** من النّتيجة التي توصّل إليها **أوستين** وهي أنّنا حين نتكلّم لغة ما فإنّنا نُقدِم على تصرّف ما خَاضِعٍ لقواعدَ معيّنةٍ، والممارس للّغة يحقّق أفعالا لغويّة مختلفة مثل :الإخبار، الأمر، النّهي، الاستفهام...، وأنّ إنجاز هذه الأفعال يخضع لزمرة من القواعد (ثقافيّة، اجتماعيّة، ومقاميّة) تتحكم في استعمال تلك الأفعال[4]، كما أكّد أنّ الوحدة الأساس في عملية التّبليغ ليست العلامة أو الكلمة أو الجملة بل الفعل اللّغويّ المنجز الذي قد يتحقّق بكلمة أو جملة أو مجموعة جمل (والكلّ يشكّل ما يعرف بالخطاب)[5]؛ يقول **سيرل**" :كلّ الاتّصالات ذات الطّبيعة اللّسانيّة هي إنجاز لأفعال من طبيعة لسانيّة، ومن ثمّة يجب أن ندرك جيّدا أن ليست الوحدة الأساسيّة في التّواصل اللّساني، كما نفترض دائما، الرّمزَ أو الكلمةَ أو الجملةَ، وليست كذلك توالي الرّموز أو الكلمات أو الجمل، ولكنّها تحقيق أفعال لغويّة في الوقت الذي نتلفّظ فيه برموز

---

[1] إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص12.

[2] صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص253، 253..

[3] إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص.253، 253.

[4] ينظر: نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص149،

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص149.

وكلمات أو جمل، كما يجب أن ندرك، فهذه الواقعة التّلفظيّة التي ننجزها تحمل في طيّاتها الرّسالة المراد تبليغها، وإذا ما نظر إلى هذا الملفوظ في ظلّ شروط مخصوصة نكون قد حقّقنا فعلا لغويّا، و لهذا فالفعل اللّغوي هو أصغر وحدة يمكن أن يقوم عليها التواصل اللسانيّ[1].

وتحقيق هذه الأفعال، عند **سيرل**، مرهون بقيدين هما :**القصد** و**القواعد**؛ فبالقصد نحقّق فعلا لغويّا بمعنى الكلمة (لأنه بغياب القصد ينتفي الفعل)، يقول **سيرل**" :يجب أن تؤدّى الأفعال التّمريريّة قصديا، إذا لم تقصد أن تعطي وعدا أو تصدر حكما إذا فأنت لم تطلق وعدا أو حكم... حين يقول المتكلّم شيئا ما، وهو يعني بما يقوله شيئا، ويحاول توصيل ما يعنيه للمستمع، فإنّه إذا أفلح سيكون قد أدّى فعلا تمريريّا، فالأفعال التّمريريّة والمعنى والقصد ترتبط جميعا معا[2]. "وبذلك يكون العمل اللّغوي قصديّا ومؤسّسيا في آن معًا. وتبعا لهذا التصور، رأى سيرل أنّ النظريّة الثانوية وراء دراسة اللّغة هي جزء من نظريّة الفعل؛ ذلك أنّه لابدّ من مراعاة الدّور أو الوظيفة التي تؤدّيها اللّغة؛ لأنّ الكلام شكل من أشكال السّلوك التّفاعلي المحكوم بقواعد معينة، وإغفال هذا الدّور سيجعل منها مجموعة قواعد لا قيمة لها، كما هو الحال إذا ما نُظر إلى الأوراق الماليّة لمختلف الدّول دون مراعاة لدورها في العملية الاقتصاديّة[3].

تتّسم القواعد التي تحكم إنجاز تلك الأفعال بسمتين هما[4]:

1- هي قواعد عرفيّة خاضعة للتّواضع الاجتماعي، وما تُعورف عليه في بيئة ثقافيّة معيّنة.

2- هي قواعد ذات طبيعة تبليغيّة (تواصليّة)، مما يجعلها تدرج تلك الأفعال في إطار نظريّات التّواصل وليس في إطار النّظريّات الطّبيعيّة التي تحصر دلالة الجملة في العلاقة بين مثير واستجابة. وقد أورد **سيرل** هذا القيد حتى يفصل مفهومه حول الفعل اللّغوي عن التّصور الذي تقدّمه السّلوكيّة، وعن المفهوم الذي يمكن أن يعلق بتصورها، فالمتكلم أثناء الإنتاج اللّغوي لا يخضع لحتميّات فيزيولوجيّة.

---

[1] - John R. Searle, Les actes de langage Paris, Collection Savoir Herman, 1972, nouveau tirage ,1996, p52.

[2] جون سيرل، العقل واللّغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعيّ)، ترجمة :سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، الجزائر، المركز الثقافي العربي، المغرب، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2006، 203.

[3] - John R. Searle, Les actes de langage, p53.

[4] ينظر: نعيمة الزهري، الأمر والنّهي في اللّغة العربيّة، ص149، 150. نقلا عن: الزايدي بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة، (أطروحة دكتوراه)، ص99-100.

وقد ميّز **سيرل** بين نوعين من القواعد[1]:

أ- القواعد التأسيسيّة Règles Constitutives : هي قواعد تصنع أو تخلق الفعل، أو هي قواعد يقوم عليها الفعل، ولذلك فإنّ أيّ خلل فيها يؤدّي إلى فشله .يشبّهها سيرل بالقواعد التي تقوم عليها لعبة كرة القدم أو الشّطرنج؛ فتحقيق هذه اللّعبة مرهون بتطبيق القواعد التي تقوم عليها.

ب - القواعد الضّابطة أو المنظِمة Règles Normatives ou Règulatives : وهي قواعد لا يرتكز عليها تحقيق الفعل بل تشكّل أدبيّات منظّمة له)مثل العلاقات الرّابطة بين الأشخاص، وبعض السّلوكات التي يجب التّحلّي بها أثناء الكلام، وضابطها أنّ الإخلال بها لا يؤدّي إلى فشل الفعل، فبعض هذه القواعد جمالي، وبعضها الآخر اجتماعي، بينما ينتمي بعضها الآخر إلى مجال الأخلاق[2] ، ومن ثمّة فالكلام بلغة ما هو أداء لأفعال معيّنة طبقا لأنظمة قواعد تأسيسيّة، والإخلال بها يعني الإخلال بالفعل، وقد يلتبس إنجاز ذلك الفعل ببعض القواعد المنظمة لكن لا يؤدي إلى اختلاله.

[1] Les actes de langage, p72 John R. Searle,

[2] ينظر: إدريس سرحان، التّأويل الدّلالي التّداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول، ضمن كتاب: التداوليات (علم استعمال اللغة)، ص175.